

(الممارسة السياسية وعلاقتها بالاجتماعي)

د/ عبداللاوي عمر

د/ العيشي سعد

جامعة الجلفة

ملخص:

يتمسك الفاعلون الاجتماعيون بالموروث التقليدي والنظام القبلي الانقسامى وممارساته التعصبية التي أفضت إلى الجمود السياسي وغياب الثقة بين الفرد والدولة، وهو ما جعل القوى المجتمعية تتراجع إلى الخلف وتعيد إنتاج العرشية والجهوية، يقول برهان غليون: "إنّ الدولة الحديثة (العربية) التي طبقت نفس الصيغ الإدارية والقانونية واستلهمت نفس القيم القومية والعقلانية والبيروقراطية السارية المفعول في الغرب، لم تنتج لحمة وطنية ولا إدارة قومية... وإن القيم والإيديولوجيات والعقائديات الحديثة الليبرالية والماركسية الوجودية والمثالية والمادية التي حلت محل القيم التقليدية أو دفعتها إلى الخلف.....". ومن هنا نستخلص أهمية التنشئة الاجتماعية وبالأخص التوعية السياسية في التغيير والانتقال إلى المجتمع القوي والأمن الذي نشده الرئيس، ويتأتى ذلك بوحدة الرؤية والمسار والغاية بإنتاج أفراد ينتمون للوطن ويكونون الولاء له ويضحون من أجل وحدته وتطوره.

كلمات مفتاحية: الممارسة السياسية، الدولة الحديثة، القيم الاجتماعية.

Abstract:

" The modern state (Arabic), which has applied the same administrative formulas, is the one that has been used in the past," says Burhan Ghalioun. Legal and inspired by the same national, rational and bureaucratic values that are in force in the West, have not produced national flesh or national administration ... The modern liberal, Marxist, idealist and material values, ideologies, and ideologies have replaced the values of For traditional or pushed back ... ". Hence, we draw attention to the importance of social upbringing, especially the political awareness of change and the transition to the strong and secure society that the president has created. This is achieved through the unity of vision, the path and the goal of producing individuals who belong to the homeland and are loyal to him and sacrifice for his unity and development.

Keywords: political practice, modern state, social values.

توطئة:

(... نريد دولة مؤسسات، دولة لا تزول بزوال الرجال...) كلمات كان يرددتها الرئيس الراحل هواري بومدين في خطابه، ولقد كنت في العقد الأول من عمري ومازالت هذه الكلمات وأخرى من خطاب القائد الراحل يتردد صداها في داخلي، وهي في الحقيقة ليست كلمات عابرة وإنما هي نظرة ثاقبة في مستقبل الأمة وإستراتيجية حكيمة لبناء الدولة ومبدأ قويم للتنظيم والتطور ودعوة للنهوض والوصول بالجزائر إلى مصف الدول المتقدمة الذي كان هاجس الفقيد الراحل ومبتغاه.

هذه النظرة لاحت لي بشعاعها عندما كنت أجول في النكبات المتتالية في جميع المجالات والأحداث الدامية التي يمر بها المجتمع العربي في وقتنا الحالي، ومن الجوانب المهمة والخطيرة الأزمة السياسية التي تعددت فيها الأطراف وعجز العقلاء على إطفاء نارها التي أتت على الأخضر واليابس في اليمن والعراق والشام وغيرها ومازالت تتأجج في مناطق أخرى.

فالممارسة السياسية جانب ضروري في المجتمع، وسلوك طبيعي فرضه التطور والتنظيم الاجتماعي الحديث على الفرد والجماعة على حد سواء، وما دام الفرد يتعرض لتنشئة اجتماعية داخل الأسرة وامتداداتها القروية وتاريخها ومرجعيتها الدينية والثقافية، فإن ذلك سينعكس على توجهاته وسلوكاته ومواقفه وردود أفعاله فإذا كان التطور يتطلب الانتقال من مجتمع تقليدي تحكمه القبيلة أو الطائفة وما يسودها من أعراف وقيم ومعايير إلى مجتمع مدني مبني على مؤسسات فإن ذلك يستدعي نوع من التغير في الذهنيات والمواقف والأفعال ومن أمثلة ذلك الانتماء والولاء، وبالتالي فالتغير المنشود مرتبط أساساً بالاجتماعي، لهذا أردنا من هذه النافذة إبراز دور الاجتماعي في الممارسة السياسية من خلال طرح التساؤل التالي: ما دور وأهمية الجانب الاجتماعي في الممارسة السياسية؟

1- مظاهر التحديث السياسي في المجتمع العربي المعاصر:

تأثرت المجتمعات العربية بالحضارة الغربية التي انتقلت مجتمعاتها من النظم السياسية الإقطاعية والاستبدادية الكنسية إلى نظام الاقتصاد الحر والمجتمع المدني وانتهجت الديمقراطية كمرجعية سياسية تقوم على قيم المواطنة والاستقلالية وحرية الرأي والتسامح والاندماج، بحيث تبنت علاقات قائمة على المصلحة العامة تتجاوز المصالح الشخصية والقروية التقليدية، وتكفلت بتنشئة وتوجيه الأفراد وتوعيتهم سياسياً وثقافياً عن طريق مؤسسات وتنظيمات متنوعة منتشرة في الوسط الاجتماعي منها تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومؤسسات اجتماعية متنوعة في التربية والصحة والأمن والخدمات وسنشير لبعضها على سبيل المقارنة مع ما هو تقليدي لنكشف عن مدى التغير الحاصل على مستوى الأفكار والهياكل والممارسات.

1.1 - الأحزاب السياسية: يعتبر الحزب السياسي وسيلة حديثة تستغلها جماعة من الناس لهم أهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة كإطار تنظيمي يسمح بممارسة السلطة عن طريق انتخاب ممثلين يشكلون مجالس تقوم على تسيير نشاطات مسطرة في البرامج التنموية ومتابعة وتنفيذ المشاريع المختلفة، حيث تشكل الأحزاب السياسية أهم آليات المشاركة السياسية وتعد من أهم أدوات التنشئة السياسية، ويصفها بيردو Burdeau بأنها: "كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، من خلال جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة أو التأثير فيها"¹، ولكل حزب مبادئ تنظيمية وفكرية واجتماعية يؤمن بها ويخضع لها وللحزب نظامه الداخلي الذي يتحكم فيه وبرنامج يفرغ فيه خلاصة أفكاره وتوجهاته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يعمل على ترجمتها على أرض الواقع بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم أو المشاركة فيه"²، تعمل الأحزاب في إطار تنافسي وفق مبدأ الديمقراطية والتداول على السلطة عن طريق عملية الاقتراع التي ترجع فيها السيادة الشعب، ولقد انتهجت بعض الدول العربية مبدأ التعددية السياسية، وقد أفضت في كثير من الحالات إلى جعل الحزب كواجهة رسمية أو كغطاء سياسي لتنظيم اجتماعي قبلي أو ديني مذهبي.

1.1 ب - التنظيمات النقابية: هي هيئات تنظيمية طوعية مستقلة تتواجد في الأوساط العمالية تناضل بالطرق السلمية للدفاع عن حقوق العمال وتسعى لتحسين أوضاعهم وتتفاوض مع الهيئات المستخدمة لتحقيق العدل والمساواة وتحد من الفوارق الاجتماعية، وتقوم على مبدأ حرية الانتساب والانتماء وتعتبر كجماعة ضاغطة تضمن التوازنات وكفضاء لممارسة الحقوق النقابية والدفاع عنها، وقد هيأت كثير من الدول العربية الظروف القانونية والمادية للعمل النقابي وأنشئت اتحادات ونقابات حرة في الأوساط العمالية كتعبير عن الانفتاح والحداثة، لكنها بقيت متأثرة في كثير من الأحيان بالتبعية للشخصيات الفاعلة.

1.1 ج - الحركة الجمعوية: هي تعبير عن إشراك المجتمع المدني في مساعدة السلطة كوسيط مستقل بين أفراد المجتمع والدولة بجميع قطاعاتها في الصحة والتربية والبيئة والمجال الاقتصادي والديني والثقافي وتنظيم المجتمع حتى يتحقق التكامل بين القوى الاجتماعية

والسلطات وتمكن من حصر المشكلات وإيجاد الحلول لمواجهتها كالفقر والأمية والأمراض المستعصية والمزمنة وتقديم الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات وترقية البيئة الطبيعية والاجتماعية وتشجيع التنوع الثقافي، وقد سمحت ظروف التطور والانفتاح بتكون مئات الجمعيات المدعومة من طرف الدولة ماديا ومعنويا وقانونيا في جميع المجالات وشملت جميع فئات المجتمع، وقد يكون لها الدور الفاعل في تحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع مدني وقد أبدت فئات من المجتمعات العربية اهتماما بالجمعيات كنافذة لقضاء بعض المصالح الخاصة والعامة.

1.د - المؤسسات الإعلامية والتربوية: لعبت المؤسسات الاعلامية والتربوية في الدول الغربية دورا مهما في توسيع قاعدة المشاركة السياسية للتعبير عن توجهاتها وحققت هيئات المجتمع المدني مبتغاها عن طريق التحولات الجذرية التي مست وعي الفرد وسلوكه وضمنت الحقوق والحريات الأساسية وبالتالي الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما جعل الديمقراطية والمواطنة والعدالة المنشودة تتجلى في التداول على السلطة حيث تمر بشكل سلس خال من الاضطراب، إضافة إلى حرية التعبير وفعالية المنظمات غير الحكومية في سلطة القرار، ومشاركة الأفراد في صنع السياسات العامة، وخضوع الممارسات الاقتصادية والثقافية والسياسية للشفافية والحوار والمنافسة الحرة والمراقبة.

وقّرت الدول العربية الإعلام بشتى أشكاله كحق مضمون للمواطن وكوسيلة للترفيه والاتصال والتنشئة الاجتماعية حيث يتم غرس وترسيخ قيم الديمقراطية والتسامح والتعددية الفكرية والسياسية والمواطنة، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، أدى التطور السريع الديناميكي للتنظيمات والهيئات المذكورة إلى خلق جو جديد يتسم بالحركية والتغيير والاندماج الاجتماعي، تعد هذه الوسائل مؤسسات منتجة للمعرفة مساندة للمعاهد والجامعات والفضاءات الثقافية وهيئات ساهمت في التحول الديمقراطي مما سمح بظهور تعددية في القوى الاجتماعية والسياسية وأدت عوامل العولمة إلى التطور السريع في هذا المجال، لكنها مازالت تتعرض للضغوط من جانب السلطة والمعارضين للرأي.

1.هـ - ثقافة المجتمع المدني: ويشير مصطلح المجتمع المدني إلى (مجتمع المدينة) للدلالة على الانتقال من الريف التقليدي الذي تسوده الحياة البسيطة والعلاقات العشائرية إلى المدينة حيث الحياة المتحضرة أكثر تعقيدا والعلاقات تعاقدية خاضعة لمبدأ تقسيم العمل على أساس تبادل المنافع بين الأفراد وضمور الروابط الأولية والقبلية لصالح المواطنة والانتماء للمجتمع العام والمشاركة في تنظيماته المختلفة تطوعيا لخدمة الصالح العام والتي تعرف بكونها "شبكة الاتحادات الطوعية التكوينية والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل في إطار ربطها بالدولة وسلطتها"³، وهذه التنظيمات لا تعارض الدولة (السلطة) بل تدعمها من خلال نشاطاتها التطوعية وتوجيهها للأفراد، فقد عمدت كثير من الدول العربية إلى فتح المجال أمام المواطنين لتشكيل جمعيات متنوعة غير حكومية في إطار المجتمع المدني.

2- مرجعيات الممارسة السياسية في المجتمعات العربية المعاصرة:

تعتبر الممارسة السياسية مظهر من مظاهر الحداثة في المجتمع حينما تشرف عليها السلطة السياسية على أساس التمثيل والتناوب، ولدراسة وتحليل الظواهر المتعلقة بالسياسية والسلطة بمختلف أشكالها ومراتبها فلا يمكننا فصلها عن الاجتماعي لأنه مصدر الثقافة السياسية ومكان احتضانها، إلى جانب تأثيره في صيرورتها التاريخية التي نفسر من خلالها مدى التطور والتغيير.

إنّ الدولة في المجتمعات العربية منذ نشأتها تأثرت بأيديولوجيات اجتماعية تقليدية وثورية راسخة في المخيال الاجتماعي تقوم على تقديس الجماعة على حساب الفرد وتلغي المعارضة والصراع داخل النسيج الاجتماعي وتقّس الزعامة والكاريزما وهي أقرب إلى العنف من أي معالجة سلمية بديلة، وبالتالي فهي أيديولوجية إقصائية متعصبة عنيفة ترفض المشاركة والحوار ولا تقبل المنافسة المبنية على التعددية، وهو ما يفسر حالة الركود السياسي ووجود سلطة مركزية قوية مغلقة مشكلة من زمر تستمد سلطتها من قوتها داخل المؤسسة العسكرية في كثير من الدول العربية.

يميز التنافس بين أفراد النخبة السياسية على السلطة في العالم العربي الشخصية والإقصاء بشقي صوره، كما أن الممارسة السياسية واتخاذ القرارات المتعلقة بها تتم عادة خارج الأطر النظامية القانونية، ما أدى إلى غموض في تحديد مصدر القرار بسبب شخصه العلاقات السياسية، وارتكاز السلطة على تجمعات عمودية ذات العلاقة الزبونية وإقطاعيات مسيرة من طرف زمر، بدل العلاقات الأفقية المتمثلة في مكونات المجتمع ومؤسساته، هذا المناخ جعل المواطن العربي يلجأ إلى الشبكات ذات المنطق الزبائني لحماية نفسه أو إشباع حاجياته المستعصية، بدل لجوئه إلى سلطة القانون، "الثقافة التقليدية تجرد-رمزيا- الأفراد من طاقاتهم، وتدمجهم في منظومة من التبعية الاجتماعية، وتعمل على إضعاف كل مؤسسة مؤهلة لجعلهم مستقلين، وينتج عن هذا: أن الأفراد يجدون صعوبة لكي يصبحوا مواطنين وخاضعين للدولة"⁴ هذا الواقع يعكس صورة الثقافة السياسية التقليدية التي تبلورت في الوعي الجمعي وساهمت في تشكيلها عناصر تعتبر كمرجعيات سوسيولوجية تمثل خلفية للممارسة السياسية في العالم العربي.

2. أ- المرجعية الاجتماعية والممارسة السياسية في الجزائر:

لا زالت البنى الاجتماعية التقليدية كالعشيرة والقبيلة تؤدي دورها بشكل فاعل في العملية السياسية المحلية رغم غيابها هيكليا في بعض الدول العربية نتيجة صدمات تعرضت لها عبر التاريخ وتأثرها ببعض العوامل منها الوجود الاستعماري وعوامل التحديث التي انتهجتها الدولة الوطنية بعد استقلالها والتطور التكنولوجي وانتشار التعليم وتطور الإعلام ووسائل التواصل وغيرها، لكن هناك عوامل مقابلة تعمل على إحياء الممارسات التقليدية وانبعائها من جديد، منها فشل الدولة في تحقيق الممارسة الديمقراطية والمجتمع المدني والحريات التي تتغنى بها في خطاباتها، بل توجد كهيكل لا تتجاوز طابعها الشكلي، وفشلها في تحقيق المجتمع الصناعي المعتمد على تقسيم العمل والتعقيد والخاضع لمنطق المنافسة الحرة واقتصاد السوق، فاقترصادياتنا معتمدة كلياً على الربح النفطي ونمط المعيشة العام بقي رعوياً زراعياً بسيطاً تحكمه الأعراف التقليدية، وعدم تمكن الدولة من تشكيل الوعي الجمعي الذي يناسب التطور والتحضّر المادي الحاصل في جميع الميادين وترسيخ قيمه ومعاييرها عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فبقيت القيم والعادات والتقاليد التقليدية القبلية هي السائدة تبلور الوعي الجمعي وتوجه السلوك الفردي وفق منطق العصبية القبلية والجهوية والطائفية والإثنية ما أدى إلى قبلنة المؤسسات الرسمية والفضاءات العامة، كما تم "تشكيل شبكات تضامن غير رسمية على هامش المجتمع الرسمي مقتبسة من التقاليد تستجيب لمتطلبات عالم اليوم، هذا المجتمع الذي ينبي تدرجياً في الباطن، وعادة دون عنف يعبر في نفس الوقت على الارتباط بأشكال الحياة الجماعية التقليدية ورفض المشروع التحديثي- الفردياتي"⁵.

ما دامت التنشئة الأولية للفرد تتم داخل العائلة وريثة النظام القبلي المتفكك، هذه الوحدة التي حافظت على البنية التقليدية ونسقها الثقافي ونظامها السياسي رغم ضيق حدودها، حيث تشكلت تجمعات عائلية قرابية خاضعة للقيم والتقاليد القبلية وعلى رأسها السلطة الأبوية والعلاقات والروابط القرابية ووحدة النسب والعرش كتنظيم هو ملاذ الفرد وسنده لإشباع حاجاته المختلفة، فإن الواقع الاجتماعي السياسي داخل الأسرة يعكس التنظيم السياسي للمجتمع، فالعلاقات العائلية هي بمثابة أرضية لمجمل التفاعلات الاجتماعية والمهنية والسياسية، وبالتالي تكتسب السلطة شرعية تبني قيم الأبوية والوصاية على المجتمع والتعصب للرأي وتصفية الخصوم ورفض الحوار ولا تخضع للقوانين التنظيمية بل تقفز عليها رافضة للقواعد الديمقراطية على اعتبار أن السلطة مسؤولة عن تنظيم ومراقبة مختلف التفاعلات والإشراف الكامل على توزيع مداخل الربح الطاقوي على الفئات الاجتماعية التي تفتقد للاستقلالية المالية، يقول عبد العزيز قباني في هذا الصدد "حق السلطة تراتبي، من الأب رب الأسرة إلى رئيس الدولة، لأن حرمة صاحب السلطة وحصانته مستمدة من لاوعي الناس، من كونه يرمز إلى الأب، ما يجعل أصحاب السلطة أقنعة لأصحابها الأصلي، ألا وهو الأب في الأسرة، الغير متساوي مع أفراد أسرته"⁶، وهو ما يؤكد رفض الثقافة التقليدية للتنافس الحر ولا تسمح بالتداول على السلطة بالشكل الديمقراطي ولا تخضع للقانون وتستعمل كل الوسائل حتى العنيفة منها للحفاظ على المنصب والسلطة، وما يؤكد ذلك هو حدوث اشتباكات دامية في بعض المناطق بين أبناء العشائر والقبائل أثناء الانتخابات المحلية وبعد ظهور النتائج حيث ترفض من طرف بعضهم وتوصف بالتزوير وتحيز الإدارة، فالقبلية تمثل رأسمال رمزي ثقافي ومرجعية قوية لها تأثيرها على ممارسة السلطة السياسية في كثير من الدول العربية حيث تستطيع اختراق الأحزاب

السياسية وتهيكل داخلها على شكل تنظيمات غير رسمية وتتحكم في قراراتها وفي مخرجاتها " للعيش والتحرك عبر الشبكات العلائقية، ينخرط الفاعلون الاجتماعيون في النظام المهيمن، ويترددون على مضمارات اجتماعية غير رسمية وتنافسية"⁷، يستغل الفاعلون الفئات القادمة من الريف إلى المدينة والتي عادة ما تشكل تجمعات قرابية تحيي العلاقات والروابط الأولية وتنشر ثقافة العروضية في فضاء المدينة مما يجبر الآخرين على الدفاع والمقاومة لإثبات وجودهم عن طريق توعية وسلوكيات مقابلة ومواقف معاكسة كلها تخضع لمنطق العرشية، هذا الواقع الذي يميزه الانشطار والانقسامية وتقابل الأضداد لحصول التوازن، سيتغير في أي لحظة إلى عكسه وهو الانصهار وذلك في حالة حدوث خطر خارجي حسب منطق العرشية، وهو العامل الذي أظهر المجتمع كجسد واحد ضد الوجود الأجنبي.

2. ب- المرجعية التاريخية والممارسة السياسية:

أدت التراكمات والأحداث التاريخية التي مر بها المجتمع العربي منذ فترة الاحتلال الغربي إلى تشكيل ثقافة تولدت من التواجد الاستعماري بلورة الوعي الجمعي وأثرت على طبيعة الإنسان العربي، وتعد كأساس لتفسير وتبرير التطور والتغير الحاصل على مستويات الفرد والجماعة والدولة على اعتبار أن الحاضر سليل الماضي، فلنفهم ونبرر ما آلت إليه ممارسات مجتمعاتنا السياسية في عصرنا الحالي لابد أن ننظر في أصولها والعوامل المؤثرة فيها وصيرورتها التاريخية، فالوجود الاستعماري المستمر كنقيض ثقافي سياسي أدى إلى تشكيل الشخصية الثورية والزعامة الساعية للتحرر من جهة والمحافظة على هويتها وموروثها الثقافي ووحدتها الوطنية ولحمتها الاجتماعية وانسجامها السياسي من جهة أخرى، رغم المتناقضات التي تحملها بنيتها القبلية والاثنية، فالمجتمع العربي في الظروف الصعبة يستمد وحدته من مقومات أبويته وقيمها حيث يخضع أعضاؤه إلى مبدأ الأخوة فيظهر المجتمع كعائلة واحدة لا يحتاج تسييرها إلى قوانين، هذه الأيديولوجية ترسخت في ثقافة المجتمع على اختلاف أطرافه بفعل وحدة الدين والمصير المشترك عبر تاريخها الطويل، هذه الوحدة ألغت الصراع داخل النسيج الاجتماعي، وهو ما يفسر تشكل بنية وطنية قوية أثناء الثورات التحريرية تجاوزت التعددية الاثنية والجهوية بفضل رأسمال ثقافي رمزي واحد ساهم في تبني قيم الوطنية، حتى أن أعضاء الجيش في الثورة كانوا يلقَّبون ب(الخاوة) هذه الأخوة تعبّر عن الثقة التامة والعاطفة العائلية الحميمة والالتزام بالمصلحة المشتركة الوطنية والشعور الدائم بالانتماء إلى الأسرة الواحدة وهي الأسرة الثورية، وأبوية هذه الأسرة تلزم الأبناء بطاعة وتقديس الأب القائد وتمنع الأعضاء من معارضته أو التآليب ضده. وبذلك استمرت شرعية الثورة كمصدر للسلطة بعد الاستقلال دعمتها الوطنية وأكسبتها الشرعية رغم انتهاء الثورة التي أوجدتها، واستمر العمل السياسي دون تعددية. وأصبحت بذلك الممارسة السياسية تكمن في تغيير الأشخاص من خلال استحقاقات وانتخابات شكلية دون التعرض لنقد البرامج والسياسات العامة، ومن جهة أخرى فالتاريخ الثوري أعطى للجيش مهمة الحفاظ على الاستقلال الوطني في كل الأقطار والوحدة الشعبية والسيادة ومن خلال تحكمه في العملية السياسية والتدخل الدوري في تصحيح المسار السياسي وذلك بمنع التناقضات في هرم السلطة والتعددية السياسية، ومنح امتيازات سياسية واجتماعية لجماعات معينة بحكم مشاركتهم في الثورة وكل عمل سياسي خلال تلك الفترة كان مبررا باسم الشرعية الثورية، هذه الممارسات أنتجت الأحقاد والضغائن والتطرف والعنف "مما يبرر تدخل الجيش لوضع حد لكل هذا، بالانقلاب واستلام السلطة، وتصبح الديكتاتورية العسكرية وسيلة خلاص، من فوضى صراعات دكتاتورية العصبية الحزبية"⁸.

2. ج- المرجعية الدينية والممارسة السياسية:

يمثل الدين أضخم موروث ثقافي في الذاكرة الشعبية للمجتمع الجزائري، فالتراث الديني يشمل جميع مناحي الحياة الجماعية والفردية، غني بالأحكام والتجارب المتنوعة التي تشكل مرتكزات في السياسة والاقتصاد والاجتماع سبقت أرقى التجارب المعاصرة، فالتراث له مدلوله في الخطاب العربي المعاصر، حيث يعد كمرجعية ثرية موثوقة يستند إليها، عكس الدول الأوروبية التي تجاوزت مسألة التراث إلى العلم والعقلانية، ففي رأي الجابري التراث الديني والعمل السياسي "عبارة تنتهي إلى إشكالية خاصة عربية"⁹ فالدين الإسلامي مثل عامل وحدة للقبائل والاثنيات المتناقضة في المجتمع العربي حيث تقاطعت مبادئه وقواعده مع العادات والتقاليد والأعراف القبلية التي يتشربها الفرد أثناء تنشئته الاجتماعية على مستوى العائلة، فيخرج إلى الوسط الاجتماعي المفتوح متمثلا وممثلا لها عن طريق التفاعل المناسب مع

الممنوعات والمسموحات الاجتماعية ومنسجما معها بشكل طبيعي دون ضغط ومساهما في الضبط الاجتماعي بأداء مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ترتبط الممارسات في الحياة اليومية من الأقوال والأفعال بنظام صارم وثابت من التصورات ونماذج السلوك سابق لوجود الفرد و الجماعة، مرتسم في الذاكرة الجماعية يتم تداوله وتبليغه شفويا كآسما لثقافي رمزي يهيكل مخيال الأفراد الجماعي ويوجه سلوكهم ويضبط المواقف انطلاقا من النظر في ذلك الموروث الغني بالتجارب والأحكام ضمن إطار (قالوا اللولين...، بكري كانوا...، الشرع يقول...) فيصبح بذلك الموروث الثقافي الديني مرجع أساسي مقدس يعتمد عليه ويستمد منه شرعية المواقف والسلوكيات تتخذها الجماعة كنظام اجتماعي تبنيه مطلق ولا مشروط ونموذج مثالي كامل متمتع بالمصداقية والقدرة على الاستمرارية، معبرا عن الهوية الدينية والانتماء التاريخي الاجتماعي يقول د. عبد الباقي الهرماسي: "الظاهرة الدينية يمكن أن تمثل إحدى آليات النظام السائد فتثبتته وتضفي عليه شرعية البقاء والاستمرار"¹⁰

3- واقع الممارسة السياسية المحلية في المجتمعات العربية:

استطاعت المجتمعات العربية أن تبني مؤسسات سياسية مستقرة تخضع لقوانين ومبادئ الديمقراطية حققت الاستقرار السياسي، مما جعل التنافس حقيقي حول نشاطات الأحزاب وبرامجها وإيديولوجياتها واستراتيجياتها لحل المشكلات وتحقيق رفاهية المجتمعات وتطورها وانصهرت مجتمعاتها في بوتقة العمل، عكس مجتمعات العالم الثالث التي استولت فيها شخصيات أو عائلات على المؤسسة السياسية وتحولت العملية السياسية والانتخابات فيها إلى ممارسة شكلية ولا يتم فيها التغيير إلا عن طريق القوة والعنف وهيمنة المؤسسة العسكرية على العملية السياسية، فرغم أحداث الربيع العربي التي خلفت ملايين الضحايا والمشردين استمر الصراع على السلطة سنين عديدة ولم يتوقف العنف ولم تجد المجتمعات العربية بعد الطريق لحل أزماتها السياسية ولم تستطع التخلص من خلفيات الصراع المتمحور حول الشخصيات بدل التنافس الديمقراطي السلمي بين البرامج والأيديولوجيات، يرى الهواري عدي "أن السلطات القائمة في دول العالم الثالث، حتى وإن كانت تقع ضمن استمرارية القيم الأيديولوجية السائدة، بحاجة لممارسة الضغط كي تحافظ على نفسها وذلك بسبب الصراع الميكانيكي من أجل السلطة، وأقصد بهذا الأخير المنافسة التي خضع لها الأفراد، وذلك ليس لكي يقوموا بتغيير الأساسيات الأيديولوجية للسلطة القائمة، بل فقط من أجل تغيير الأفراد الحائزين لها، لأن الأبطال يعتقدون أنهم أكثر قدرة على تسيير الجماعة"¹¹.

ثقافة الزعامة في المجتمعات العربية منتشرة في ذهنية بعض الفاعلين السياسيين، فكل رئيس حزب أو مجلس تملكه الزعامة والبطولة كشيخ قبيلة لا يخضع إلا لقانونه الخاص رغم وجود قوانين ودستور، واستنادا لواقع الممارسة السياسية تسعى الزمر أو الشخصيات السياسية لتدعيم مركزها والمحافظة على مكتسباتها كوسائل من خلال تقوية شبكة علاقاتها العمودية على مستوى القمة من جهة وكسب القاعدة الشعبية من خلال تفعيل الروابط القرابية والجهوية وتوظيفها في المناسبات الانتخابية من جهة أخرى، وحين ينتشر العنف تصبح مجموعات مسلحة تعمل لمصلحتها الخاصة وتشارك بذلك في الفوضى العامة وتوسيع أطراف الأزمة.

الخاتمة:

المجتمعات العربية ضلت فيها عملية التحول بعيدة المنال نتيجة بعدها عن القيم التي يتحلّى بها المجتمع المدني، فغالبية الدول العربية حديثة الاستقلال ولم تتمكن بعد من ترسيخ القيم الثقافية والسياسية المتعلقة بالدولة الحديثة في وعي الفرد والمخيال الاجتماعي المشترك، فممارسة الديمقراطية والمواطنة وغيرها من القيم مرتبط بوجودها راسخة في الثقافة العامة والوعي الاجتماعي، كما أن الدولة والهيئات التابعة لها عجزت على تجاوز وصايتها وتخوفها من التحول الديمقراطي وما يفضي إليه من تغيير في الشخصيات والنخب وديناميكية العمل السياسي، ومن جهة أخرى يتمسك الفاعلون الاجتماعيون بالموروث التقليدي والنظام القبلي الانقسامى وممارساته التعصبية التي أفضت إلى الجمود السياسي وغياب الثقة بين الفرد والدولة، وهو ما جعل القوى المجتمعية تتراجع إلى الخلف وتعيد إنتاج العرشية والجهوية،

يقول برهان غليون: "إنّ الدولة الحديثة (العربية) التي طبقت نفس الصيغ الإدارية والقانونية واستلهمت نفس القيم القومية والعقلانية والبيروقراطية السارية المفعول في الغرب، لم تنتج لحمّة وطنية ولا إدارة قومية... وإن القيم والإيديولوجيات والعقائديّات الحديثة الليبرالية والماركسية الوجودية والمثالية والمادية التي حلت محل القيم التقليدية أو دفعتها إلى الخلف، لم تنجّل كثيرا عما كانت تؤسس له قيم "السلفية" في أكثر صورها تأخرا وانحطاطا، أي القيم القبلية والعشائرية والطائفية"¹²، ومن هنا نستخلص أهمية التنشئة الاجتماعية وبالأخص التوعية السياسية في التغيير والانتقال إلى المجتمع القوي والأمن الذي نشده الرئيس، ويتأتى ذلك بوحدة الرؤية والمسار والغاية بإنتاج أفراد ينتمون للوطن ويكونون الولاء له ويضحون من أجل وحدته وتطوره.

المراجع:

- 1 -Jean charlot, Les partis politiques, Librairie Armand colin 103, boulevard saint Michel, Paris,1976,p48 .
- 2- زواوي موفق، الظاهرة الحزبية في الجزائر بعد فترة 1988، أطروحة دكتوراه في الانثروبولوجيا، جامعة ابوبكر بلقايد بتلمسان، 2011/2010، ص:22
- 3 - متروك الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة في ضوء تعريف المدن، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص:27
- 4 -Medhar Slimane, L'échec des systèmes politiques en Algérie , ed chehab, Alger,1999 , p183
- 5- محمد بن يوب، أطروحة دكتوراه دولة في الانثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد يتلمسان، سنة 2007/2008 ، ص368
- 6- عبدالعزيز قباني، العصبية (بنية المجتمع العربي)، منشورات دار الآفاق ، بيروت، ط1، 1997، ص:71
- 7 --Medhar Slimane, L'échec des systèmes politiques en Algérie , ed chehab, Alger,1999,p:11
- 8- عبدالعزيز قباني، مرجع سابق، ص:87
- 9- محمد عابد الجابري، التراث والعمل السياسي، مجلة الثقافة، العدد79 ، 1980، الجزائر، ص:96
- 10 - محمد عبد الباقي الهرماسي، الدولة والنظام في المغرب، المستقبل العربي، م.د.و.ع، العدد52 ، 1983، ص93
- 11- الهواري عدي، لماذا فشلت الجزائر في الانتقال إلى الديمقراطية، جريدة الوقت، العدد12 فبراير 1994
- 12- برهان غليون، اغتيال العقل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990، ص:212